

توثيق مجزرة قرية أبو طلال التابعة لمدينة الباب بريف حلب

الموقع على الخارطة

رواية شاهد عيان كان موجوداً حين القصف يدعى خالد أبو المجد، ولا زال على قيد الحياة وهو من أبناء المدينة: بالإمكان التواصل مع الشاهد عبر حسابه على السكايب بالصوت والصورة: freedom.albab

«في نحو الساعة ١١:٣٠ ليلاً، تم قصف البلدة بصاروخ يُعتقد أنه أرض أرض، ما أدى إلى تدمير منزلين ومن شدة القصف والضغط الذي ولده تطايرت بعض الجثث إلى خارج المنازل، وقد أدت المجزرة إلى استشهاد عائلة بكاملها، مؤلفة من أب وأم وسبعة أطفال، بينهم ٦ أطفال إناث، وهناك طفل آخر مصاب بالرأس إصابة بليغة، كما وقع نحو ١٠ جرحى تم نقلهم إلى مدينة الباب»

تمكن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيق مقتل ١٠ مواطنين من عائلة واحدة، وهي عائلة الحزوري، بينهم ٤ أطفال وأمه، كما وثقنا سقوط ١٥ جريحاً:

- ١- عماد جميل حزوري/حلب/الباب - أبو طلال/
- ٢- السيدة حياة حزوري/حلب/الباب - أبو طلال/ (زوجة جميل حزوري)
- ٣- الطفل نور بن عماد حزوري / ١١ سنة/حلب/الباب - أبو طلال/
- ٤- الطفلة سدره بنت عماد حزوري / ٩ سنوات /حلب/الباب - أبو طلال/ -
- ٥- الطفلة براء بنت عماد حزوري / ٧ سنوات /حلب/الباب - أبو طلال/ -
- ٦- الطفل محمد بن عماد حزوري /سنتين/حلب/الباب - أبو طلال/حلب/الباب - أبو طلال/
- ٧-٨-٩-١٠- أربعة شهداء لم تصل أسماءهم

الإثباتات والمرافقات:

أولاً: فيديوهات تصور ضحايا المجزرة

رابط ١، رابط ٢، رابط ٣



ثانياً: صورة لآثار الدمار الذي خلفه القصف.



الاستنتاجات:

١. تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أن القصف الذي حصل في قرية أبو طلطل كان عشوائياً وقد وجه ضد أفراد مدنيين عزل، وبالتالي فإن القوات الحكومية والشبيحة قامت بانتهاك أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظل نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جريمة حرب وقد توفرت فيها الأركان كافة.
٢. أيضاً ترى الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن ما حدث في قرية أبو طلطل المتمثل في جريمة القتل، هي جريمة ضد الإنسانية، لأنها ليست الحالة الأولى بل أصبحت حدثاً شبيه يومي وعلى نحو يشمل مختلف المحافظات السورية، فهي منهجية واسعة الانتشار.
٣. إن الهجمات العشوائية التي قامت بها القوات الحكومية تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، ذلك أن القوات الحكومية أطلقت قذائف على مناطق مأهولة بالسكان ولم توجهها إلى هدف عسكري محدد.
٤. إن تلك الهجمات، لا سيما عمليات القصف، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضرر بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأن الضرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.
٥. إن حجم المجزرة، وطبيعة المجازر المتكررة، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيها، والطابع العشوائي للقصف والطبيعة المنسقة للهجمات لا يمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة دولة.

التوصيات:

إلى الحكومة السورية:

١. التوقف الفوري عن كافة انتهاكات حقوق الإنسان.
٢. احترام التزاماتها الدولية المتمثلة بحماية المدنيين وقت الحرب، واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

مجلس حقوق الإنسان:

١. مطالبة مجلس الأمن والمؤسسات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها تجاه ما يحصل لأبناء الشعب السوري من قتل واعتقال و اغتصاب وتهجير.

٢. الضغط على الحكومة السورية من أجل وقف عمليات القتل والتعذيب ومطالبتها بالإفراج عن جميع المخطوفين.
٣. تحميل حلفاء وداعمي الحكومة السورية – روسيا وإيران والصين- المسؤولية المادية والأخلاقية عن ما يحصل لأطفال سورية.
٤. إيلاء اهتمام و جدية أكبر من قبل مجلس حقوق الإنسان تجاه الوضع الكارثي لذوي الضحايا في سوريا .

مجلس الأمن:

١. اتخاذ قرار بإحالة المتورطين والمجرمين كافة إلى محكمة الجنايات الدولية.
٢. تحذير الحكومة السورية من تداعيات السلوك العنيف والقتل الممنهج وإرسال رسائل واضحة في ذلك.

الجامعة العربية:

١. الطلب من مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة إعطاء قضية وقف القتل اليومي حقها من الاهتمام والمتابعة.
٢. الاهتمام الجدي والبالغ بهذه القضية ووضعها في دائرة العناية والمتابعة الدائمة، ومحاولة الاهتمام ورعاية ذوي الضحايا نفسياً ومادياً وتعليمياً.

٣. الضغط السياسي والدبلوماسي على حلفاء الحكومة السورية الرئيسيين – روسيا وإيران والصين- لمنعهم من الاستمرار في توفير الغطاء والحماية الدولية والسياسية لكافة الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري، وتحميلهم المسؤولية الأخلاقية والمادية عن كافة تجاوزات الحكومة السورية.

لجنة التحقيق الدولية

على لجنة التحقيق الدولية التوقف عن تصوير النزاع وكأنه بين طرفين متساويين بالجرائم والقوة ومركزية القرار، وأن تصف الجرائم كما وقعت ودون تخفيف من حدتها لأغراض سياسية، كما يتوجب على اللجنة زيادة كوادرها المختصة بالشأن السوري نظراً لحجم الجرائم التي ترتكب يومياً، ما يمكنها من توثيق أوسع وأشمل.

